قراءة في قوانين اللغات الرسمية في العراق

أ.د. حسن منديل حسن العكيلي

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

مستخلص

إن التعامل مع القضايا اللغوية الرسمية لم يعد عشوائياً، بل من خلال دراسة واقعها، والتنبؤ بمستقبلها والتخطيط له. أما في بلداننا العربية اليوم فلن يرقى التخطيط والسياسة اللغوية الى المستوى المطلوب. ولا سيما في العراق موضوع البحث. اذ يعاني العراق منذ سنة ٢٠٠٣ من تحديات كبيرة ومشكلات عسيرة في عديدة منها: السياسية والاقتصادية والادارية والتعليمية والاجتماعية والاعلامية والأمنية والصناعية والزراعية ... وغيرها. أما السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي فقد اتسمت بالضعف. ومن مظاهر هذا الضعف:

- تعطيل المجمع العلمي العراقي الذي كان يتولى العناية باللغة العربية ورسم السياسات اللغوية في العراق بل اخضاعه للمحاصصة.
- أما بيت الحكمة وهي أعلى مؤسسة علمية اليوم في العراق لارتباطها برئاسة الوزراء، فتعنى بشتى العلوم الانسانية الا علوم اللغة العربية.
- التهاون بتطبيق قانون سلامة اللغة العربية لسنة ١٩٧٣ الذي يعد أقوى قوانين المحافظة على لغة الضاد.
- أما قانون اللغات العراقي لسنة ٢٠١٤ فلم يقرّ اللغة العربية اللغة الرسمية للعراق، وانما مع اللغة الكردية في جميع مناطق العراق فضلا عن إقليم كردستان، الذي باتت اللغة العربية فيه مهددة بالانقرض.
- تكاد تنحسر اللغة العربية تدريسا ودراسة على وفق مناهج قديمة في أقسام اللغة العربية في الجامعات، وهي أقسام معزولة عن المجتمع ومؤسسات الدولة الثقافية والاعلامية وكذلك السياسية.
- فضلا عن أن الغالبية العظمى من تدريسيي اللغة العربية ليسوا مبدعين. وليس لهم أثر واضح في التخطيط اللغوي وليس لهم فرص لبلوغ مواقع اتخاذ القرار ووضع السياسات اللغوية الرصينة والتخطيط اللغوي القويم.
- أما الاعلام فعلى الرغم من عجلته الكبيرة في العراق وكثرة المؤسسات الثقافية والعلمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الا انه لم تعن باللغة العربية ولم تدرك أهمية رسم السياسات والتخطيط المستقبلي لها.
- ناهيك عن أنّ أصحاب القرار غير مهتمين بالسياسات اللغوية والتخطيط اللغوي وبأهميته في التكوين الثقافي والعلمي والاجتماعي للعراق...

توطئة

إنّ اللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب والتواصل فحسب، بل وعاء تحمل موروث الأمة الثقافي والعلمي والتأريخي. تقيم روابط الاتصال والانسجام بين أبناء الأمة الواحدة. فهي انتماء وهوية وكيان شعب مستقل.

وللعربية خصائص ومزايا، يضيق بنا المقام عن ذكرها في هذه العجالة منها: أنها صالحة لكلِّ عصر وقد ظهرت شابة مكتملة من دون أن تمرّ بمرحلة طفولة وعاشت ألف وخمسمائة سنة حية متحركة، وهذا اعجاز بذاته. خلاف قوانين علم اللغة الحديث،. فما قاله امرؤ القيس، والنابغة، وعنترة نفهمه اليوم الا ما ندر. واللغات الأوربية تتغير معاجمها كل قرن تغييرا أساسيا في مفرداتها وقواعدها. فصار مَن يدرس الإنجليزية الحديثة لا يفهَم الإنجليزيَّة الوسيطة، فاحتاج دارِس الإنجليزيَّة إلى ترجمة روايات شكسبير ليَفهَمها. والتركي يجهل لغة أجداده العثمانية...

قال المستشرق آرنست رينان في كتابه: "تاريخ اللغات السامية": إن اللغة العربية بدأت فجأة على غاية الكمال، وهذا أغرب ما وقع في تاريخ البشر وصعب تفسيره. لم يدخل عليها إلى يومنا هذا أي تعديل أو تغيير مهمّ، فليس لها طفولة ولا شيخوخة، إذ ظهرت لأول مرة تامة مستحكمة. وقال مرجليوث:" أما اللغة العربية فابتداؤها أقدم من كل تاريخ ". وقال (جول فيرن) ان اللغة العربية لغة المستقبل.[١]. هذه شهادات بعض علماء اللغة الغربيين.

ومن مزايا اللغة العربية انها لا تحتاج الى مزيد من العناء في رسم السياسات اللغوية كسائر اللغات لدعمها أو نشرها فهي قوية لاسباب خارجية وليس في ذاتها كاللغة العربية. ولا سيما ان واقع العالم الغربي وأهدافه من وضع السياسات اللغوية تنأى عن الواقع العربي، وان طبعية لغاتهم ولاسيما اللغة الإنجليزية تختلف جوهريا عن لغتنا العربية للخصوصية التي تتماز بها، ولذلك ليس من وكدنا تطليق السياسات اللغوية الوافدة على اللغة العربية للخصوصية التي ينماز بها الواقع العربي واللغة العربية أيضا، ويمكننا أخذ ما ينفع لغتنا من خلال تجربة التخطيط اللغوي للغات العالمية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي وسوق العمل والحياة الاجتماعية والثقافة كالانجليزية أو الفرنسية. كما كانت لغتنا العربية عندما اجتاحت العلم القديم بعد الإسلام، من غير أن يبذل العرب جهودا كبيرة أو أموالا طائلة أو أن يرسموا الخطط

والسياسات لنشرها، انما انتشرت لاعجاب الشعوب بها، ولارتباطها بالاسلام والقرآن الكريم فأقبلت الشعوب عليها بشغف. فحري بنا أن نعتز بها والا نسعى في سياساتنا اللغوية للحفاظ عليها فقط لاطماع استعمارية أواقتصادية او عنصرية أو قومية. مثل سائر اللغات فاللغة العربية محفوظة وقد اثبت التأريخ والنكبات التي واجهتها بصلابتها وبقائها، وثمة قضايا مهمة منها: أن نخطط كيف نعرف العالم باسرارها وباعجازها ونقنع العالم بالسبل العلمية بصلاحيتها لتدوين المعارف والعلوم بها لحفظ الحضارة العالمية، لأنها لغة ثابتة لا تتغير ولأنها لغة المستقبل. خلاف اللغات. ونقنع العالم الإسلامي ان يجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الأولى في بلدانهم كما كانت قبل عصر القوميات(٢).

ولا يزال العراق في مرحلة انتقالية، ومخاض تحول اجتماعي واقتصادي، يحتاج إلى الحوار في المشكلات التي تعيق تقدّمه في كل الميادين. ومنها لغتنا العربية الرسمية الوطنية، التي هي حضارتنا وتأريخنا ودیننا وقوميتنا وكياننا العربي... لتحظى لغتنا من العناية التي تستحقها ولا نغفل مكانها المناسب في التحول الحضاري الجديد، إذ أصبحت العناية بلغة المجتمع ضرورة وطنية لأنها البنية الأساس في بناء مجتمع جديد يعنى متقدم، ومنها الاعتزاز بلغته التي تمثل تأريخه وحضارته واستقلاليته، ولأجل أن يكون النهوض العراقي الجديد شاملا لا ينبغي إغفال العناية باللغة في هذا التحول الجديد.

إنّ مئات الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية والفضائيات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها مما لا نحصيه لكثرته وتشعبه، لم يكن لمتخصصي اللغة العربية وعلمائها دور فيها أو في إدارتها، بل إن بعض القائمين عليها لن يسمحوا للأكاديميين اللغويين مشاركتهم فيها.

لا بدّ إذن من عناية جديدة باللغة العربية على وفق معايير تناسب المرحلة الجديدة التي يشهدها العراق المتمثلة بالانفتاح والعولمة والانفجار المعرفي وسرعة الاتصال الذي يشهده العالم ليأخذ موقعه الفاعل فيه. وأقل عناية تتمثل بنشر ثقافة لغوية ووعي بأهمية اللغة العربية واحترامها والالتزام بقواعدها في الأقل، والاعتزاز بها لدى المثقفين والوقوف على أسباب النفور من الالتزام بالمعايير اللغوية والنحوية، إذ يعتقد كثير من ذوي الاختصاصات العلمية أنهم غير محتاجين الى معرفة أسس اللغة السليمة ما دام الأمر متعلقا بالفهم والإيصال فحسب. وهو اعتقاد واهم ذلك إن من لا يمتلك الحدَ المعقول من سلامة اللغة والأسلوب، لا يستطيع إيصال

علمه إلى الآخرين بتعبير دقيق. لذلك أغفلوا العناية باللغة في كتاباتهم من حيث الالتزام الدقيق بالمعايير اللغوية والنحوية، لأنهم لا يرون للعناية باللغة أثرا أساسا في التواصل اللغوي ونقل المعلومات في نتاجا تهم[٣].

المبحث الأول

قوانين اللغة في العراق:

أهم قانون يمثل السياسات اللغوية في العراق قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية[٤] رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٧ والذي يعد مثالا للمحافظة على العربية ينبغي ان يحتذى به، وسياسة لغوية ناجحة أتت أكلها بإيجاد دولة ذات سيادة قوية، ذلك انه لا يمنح جميع اللغات – سوى العربية – أية فرصة للنمو أو الانتشار في العراق، ولا سيما اللغة الإنكليزية ويعدّ إنجازا عراقيا متميزا للحفاظ على اللغة العربية وهوية الامة. نلاحظ فيه شدة وحزما ضد أي لغة تزاحم العربية في العراق، بل يعد ثورة من ثوراتها على غرار الثورات العربية التي جعلت من اللغة العربية هدفها الأسمى كالثورة الجزائرية، مما عزّز القومية العربية في الجزائر وفي العراق، وجعل العراق مركزا للقومية العربية. لادراك الحكومة العراقية... بعمق مسؤولياتها القومية والحضارية، ومهمتها في صيانة اللغة العربية باصفتها تأكيدا لشخصية الأمة ولمقومات ذاتها، وعاملا من عوامل وحدتها. ونلاحظ النّفس القومي والفكر الوحدوي والايدلوجي والثوري في الصياغة نحو: الاسباب الموجبة:

(لما كانت اللغة العربية مقوما رئيسيا للقومية العربية، وأساسا لوحدة الفكر بين أبنائها وكانت العناية بها موصولة بالعناية بوحدتها وبضميرها في الحاضر والمستقبل. ولما كانت غلبة العامية على العربية الفصيحة أثرا من آثار التخلف والجهل وسمة من سمات الأمية وعاملا من عوامل الفرقة والتجزئة وعوقا من معوقات انتشار التعليم ويقض الوعي القومي والجهود المنظمة نحو الثقافة. ولما كانت الحضارة الحديثة وما يصاحبها من ثورة علمية تقنية، وما تفتح من آفاق واسعة لتقديم الشعوب ورخائها، لا تخلومن مشكلات تمسّ ثقافتها ومن ذلك السيل المتصل من مفاهيم العلم الحديث وأسماء مخترعات التقنية ومواد الصناعة وإنتاجها التي لا بد أن تستوعبها اللغة القومية والا انتشر الدخيل بينها وأضاعت مقوماتها... ولما كانت العناية باللغة العربية تستوجب فيما تستوجب التزام الجهات الرسمية وشبه الرسمية والمصالح

والشركات الجمعيات والنقابات والمنظمات الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها، كما تستوجب التزام الجهات المسؤولة عن التربية والتعليم وعن الإعلام برعايتها واعتماد الفصيحة منها اداة للتعليم وللأعلام وتنمية المهارات لأدائها).

وقد ألزم القانون في نصوصه ومواده الجهات الرسمية وغير الرسمية باللغة العربية وكما يأتي:

((**المادة ١:** تلتزم كافة الوزارات وما يتبعها من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والمصالح والشركات العامة وكذلك الجمعيات والنقابات والمنظمات الشعبية بالمحافظة على سلامة اللغة العربية، واعتمادها في وثائقها ومعاملاتها وذلك بجعل اللغة العربية وافية بأغراضها القومية والحضارية.

المادة٢: على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم وعليها ان تحرص على سلامتها لفظا وكتابة وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها، وإدراك مزاياها والاعتزاز بها.

المادة٣: تلتزم مؤسسات النشر والإعلام التي تكون مطبوعاتها ومناهجها باللغة العربية ان تعني بسلامة اللغة العربية، ألفاظا وتركيب، نطاقا وكتابة وتيسيرها للجماهير وتمكينهم من فهمها، على ان لا يجوز لها استعمال العامية إلا عند الضرورة القصوى، مع السعى إلى تقريبها من اللغة الفصيحة، والارتفاع بها وفق خطة ومقصودة.

المادة٤: يجب ان يحرر باللغة العربية ما يأتي:

أولا: الوثائق والمذكرات والمكاتبات وغيرها من المحررات التي تقدم إلى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومنها المصالح والمؤسسات والشركات العامة، وإذا كانت هذه المحررات بلغة أجنبية وجب ان ترفق بها ترجمتها العربية.

ثانيا: السجلات والمحاضر وغيرها من المحررات التي يكون لممثلي الحكومة والمؤسسات وحق الإطلاع عليها وتفتيشها بمقتضى القوانين والأنظمة.

ثالثا: العقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات اوالجمعيات اوالشركات العامة اوبينها وبين الأفراد ويجوز ان ترفق بها ترجمتها بلغة أجنبية عند الحاجة.

رابعا: اللافتات التي تضعها المؤسسات والمنظمات التجارية اوالصناعية على واجهات محالها، ويجوز كتابة ذلك عند الحاجة، بلغة أجنبية إلى جهات اللغة العربية بشرط ان تكون الكتابة باللغة العربية اكبر حجما وابرز مكانا.

المادة ٥: تكتب باللغة العربية العلامات والبيانات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج التي تتخذ شكلا مميزا لها، كالأسماء والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام وعنوان المحال والأختام والنقوش البارزة. ولا يجوز تسجيل علامة تجارية تتخذ احد هذه الأشكال إلا إذا كتب باللغة العربية. على ان ذلك لا يمنع من طالب تسجيل علامة مكتوبة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط ان تكون اللغة العربية اكبر حجما وإبرز مكانا منها. أما العلاقات التجارية التي تم تسجيلها قبل العمل بهذا القانون ولم تتوفر فيها شروط هذه المادة، فيجب على مالكها ان يتقدم بطلب جديد لتسجيلها بعد تعديلها وكتابتها باللغة العربية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة ٦: تكتب باللغة العربية: البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة تم إنتاجها بالقطر العراقي، كما تلصق بطاقة اللغة العربية على المنتجات والبضائع التي تستورد من الخارج تتضمن البيانات التجارية ذات الصلة بتحديد قيمتها ويجوز ان تكتب بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية فيما يتعلق بالبضائع الواردة من الخارج اوالمعدة للتصدير إلى خارج العراق.

المادة ٧: تشمل العناية باللغة العربية اعتمادها في التعبير في جميع ما سبق ذكره وتجنب استعمال المصلحات الأجنبية إلا عند الضرورة وبصورة مؤقتة عند عدم توفر المصطلحات العربية.

المادة ٨: على الوزارات ان تنشئ أجهزة لها تعني بسلامة اللغة العربية في وثائقها ومعاملاتها بما يكفل حسن تطبيق هذا القانون....))

ولم يكن القانون حازما في صياغته وبنوده فحسب، بل كان شديدا في تطبيقه ومتابعته، مما أحدث تغييرا في المجتمع العراقي ناهيك عن أجهزة الدولة ومؤسساتها العلمية والثقافية والإعلامية سواء القطاع العام أو الخاص، وأسهم في انتشار الفصيحة وتقليل العامية. أما اللغة الإنجليزية وهي اللغة العالمية فقد انحسرت بشكل كبير.

قانون المجمع العلمي العراقي:

وهناك قانون آخر لتشكيل مؤسسة عليا لوضع السياسات اللغوية ومتابعة تنفيذها: قانون المجمع العلمي العراقي المعدل لسنة ١٩٧٤م وقد عدل مؤخرا سنة ٢٠١٠م، وفيما يأتي بعض نصوصه:

يرتبط المجمع بمجلس الوزراء يرأسه أحد العلماء بدرجة وزير ويعين أعضاءه بأمر ديواني يصدره رئيس مجلس الوزراء، ويتمتع بامتيازات ذوي الدرجات الخاصة الاعتبارية فقط. ولا يجوز توقيف أعضاء المجمع او اتخاذ الإجراءات الجزائية ضدهم في غير حالة ارتكابهم جناية مشهودة إلا بعد استحصال إذن من رئيس المجمع. وهذا يعني منح المجمع وأعضاءه مكانة عليا في الدولة.

أما أهداف المجمع فيسعى إلى المحافظة على سلامة اللغة العربية، والعمل على تنميتها ووفائها بمطالب العلوم والآداب والفنون. فضلا عن عنايته بلغات الأقليات القومية العراقية كاللغات: الكردية والتركمانية والسريانية والأرمنية، والعمل على نمائها وحفظ تراثها. ووضع معجمات وموسوعات علمية ولغوية. وتحقيق الكتب والوثائق القديمة ونشرها والمجلات العلمية.... والنهوض بالدراسات والبحوث العلمية والتقنيات الحديثة في العراق بما يواكب التقدم العلمي في العالم. وترجمة أهم ما يصدر من كتب وبحوث باللغات الأجنبية. والإسهام الفاعل في حركة التعريب، ووضع مصطلحات العلوم والآداب والفنون والألفاظ الحضارية.... وغيرها.

وقد أسهم المجمع العلمي العراقي اسهاما فاعلا في الحركة العلمية في العراق، وكان له دور كبير في العراق وخارجه من خلال القرارات التي اتخذها والمحافظة على اللغة العربية. الا أن المجمع اليوم يخضع للمحاصصة الحزبية مما جعله مؤسسة شبه معطلة. بل ان الواقع اللغوي العراقي تراجع بعد ٢٠٠٣. وقد صدرت قوانين جديدة من شأنها تضعف اللغة العربية في الدولة على المستوى البعيد لتأثير السياسة في إصدارها ولا سيما قانون اللغات العراقي سنة ٢٠١٤: فهو لا يمنح الحقوق اللغوية للقوميات والأقليات العراقية فحسب، بل يكرّسها ويتجه بها نحو الانفصال على المستوى البعيد.خلافا للقوانين العراقية السابقة التي تعنى باللغات القومية للاقليات لكن لم تجعلها لغات رسمية للبلاد سوى اللغة العربية في كافة أرجاء العراق. وقد أدت القوانين اللغوية الجديدة الى خلافات بين مكونات الشعب العراقي من الأقليات كما سنرى.

المبحث الثاني

قانون اللغات الرسمية العراقي لسنة ٢٠١٤:

في ٠٧ كانون الثاني، ٢٠١٤ صدر قانون جديد: (قانون اللغات الرسمية في العراق) ينأى عن القوانين اللغوية السابقة، ذلك انّه لم يحدد اللغة العربية اللغة الرسمية للعراق، وانما وقع في ازدواجية لغوية لم نشهد لها مثيلا في القوانين اللغوية السابقة، إذ أقرّ للدولة لغتين رسميتين، لأسباب سياسية: العربية والكردية في جميع البلاد، وجعلهما متساويتين، بحيث يحق للغة الكردية أن تكون لغة المخاطبات الرسمية في جميع البلاد فضلا عن إقليم كردستان. معنى ذلك ان لها حقين في الإقليم وفي العراق عامة، وهي سياسة لغوية تستند الى المكاسب السياسية من غير مراعاة السيادة الوطنية للدولة، ذلك أن السياسة الوطنية مرتبطة باللغة الرسمية للدول كما يقول المتخصصون بالسياسات اللغوية. فإنّ السياسة اللغوية الجديدة بعد سنة ٢٠٠٣ ستؤدي الى تراجع اللغة العربية في أجزاء من العراق. بل أدى الى موت للغة العربية في إقليم كردستان وبعض مناطق العراق تدريجيا، وهذا ما يحدث للأسف اليوم، فاللغة العربية في اقليم كردستان مهمشة. فالذي يزور إقليم كردستان لا يجد للعربية أثرا واضحا، تخلو منها حتى لوحات الدلالة ذلك انهم يجعلون اللغة الكردية اللغة الرسمية الأولى واللغة الإنجليزية اللغة الثانية. أما اللغة العربية فمهمشة في الإقليم لا تكاد تقرأ كلمة عربية في لوحات الدلالة في الاقليم كله.

وقد وصفت بعض المقالات هذا التهميش مثل مقال: (العربية.. لغة مهمّشة في كردستان العراق ١٨,٠٤,٢٠١٣ السليمانية).

ذكر المقال: (تتجنب غالبية الاحزاب الكردية في كردستان العراق استخدام اللغة العربية في أسمائها وعلى شعاراتها رغم مشاركتها في الحكومة الاتحادية في بغداد. فقد كتبت شعاراتها مؤتمراتها في عامي ٢٠١٠-٢٠١١، باللغتين الكردية والانكليزية وهمشّت العربية. الا الأحزاب الإسلامية الكردية مثل: (الجماعة الاسلامية والاتحاد الاسلامي) حافظا على استخدامهما للغة العربية وهما متهمان من قبل الأحزاب القومية الكردية الأخرى بطغيان اللغة والأدبيات العربية على عملهما السياسي.

ان التهاون والزهد في اللغة العربية في كردستان العراق لم يصدر من الأحزاب فقط بل أصبح حقيقة واقعة في مراكز التعليم والاماكن العامة وتشهد معاهد تعلم اللغة في مدن

كردستان إقبالا ضعيفاً من قبل طالبي تعلُّم العربية على عكس اللغات الانكليزية والفرنسية والتركية.

فاللغة العربية اليوم مهمّشة على مستوى الشارع الكردي في كردستان العراق والاهتمام بها ينحصر في مجال العمل والتعامل السياحي مع الوافدين، بل إن غالبية الأكراد يتعلمون اللغة العربية من الفضائيات بلهجات مصرية ولبنانية ومن النادر ان يتعلموا اللغة باللهجة العراقية.

وكان على الدستور أن يمنح الأكراد حقوقهم اللغوية في الإقليم فقط لغة رسمية إضافية حتى ينالوا استقلالهم، أما اللغة الرسمية الرئيسة لجميع مناطق العراق بما فيها المناطق الكردية، يجب أن تكون اللغة العربية. وكان ينبغي منح الأكراد حقوقهم للللغوية مثل سائر لغات القوميات الأقلية العراقية كالتركمانية والسريانية، اللتين أقرهما القانون لغتين رسميتتن في الوحدات الإدراية التي يشكل التركمان أو السريان فيها كثافة سكانية، كما نصت المادة التاسعة من القانون: وفي المادة العاشرة منح الحق لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى لغة رسمية إضافية إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام.

ان اعتراف الحكومة العراقية بلغات الأقليات العراقية حق مشروع لكونهم عراقيين وللمحافظة على كيانات مكونات الشعب العراقي وثقافاتها، وقد أقرّ القانون ذلك في المادتين ٧ و ١٤- التي نصت:

أولاً: لكل مواطن عراقي أو أجنبى تعليم ابنائه بلغة الام.

ثانياً: لكل مكون عراقي الحق في إنشاء كليات أو معاهد ومراكز ثقافية أو مجامع علمية تخدم تطوير لغتها و ثقافتها و تراثها.

المادة -٧- يجوز فتح مدارس لجميع المراحل للتدريس باللغة العربية أو الكردية أو التركمانية أو السريانية أو الأرمنية او المندائية في المؤسسات التعليمية الحكومية أو بأي لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة وفقاً للضوابط التربوية.

لكن المساواة بين اللغتين الكردية والعربية عمل سياسي.. وقد ذكرت ذلك صراحة المادة رابعاً من الأهداف والأسباب الموجبة للقانون: (تأمين المساواة بين اللغة العربية والكوردية في الحقوق والإمتيازات بالنسبة لإستخدامها في المؤسسات الإتحادية).

وكذلك يساوي بين اللغتين العربية والكردية في الحقوق في كل المجالات الرسمية للدولة: في التكلم والتعبير والمخاطبات الرسمية والأوراق النقدية و الطوابع والوثائق الرسمي والجريدة الرسمية وجوازات السفر ولوحات الدلالة المرورية ولوحات الدلالة على الوزرات وإصدار الطوابع المالية والبريدية في جميع ما يتعلق بأمور الدولة في الداخل و الخارج وغير ذلك من المجالات الأخرى. وفي الإجتماعات الرسمية ومجلس النواب ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء الإتحادي ومجلس القضاء الأعلى والهيئات والمؤسسات الإتحادية الأخرى والاجتماعات الرسمية في إقليم كوردستان و برلمانه ورئاسته و حكومته.

وأخيرا نص القانون في المادة -١٦- على الالزام بالقانون وفرض العقوبات الانضباطية والغرامات المالية لمن يخالف القانون وإعطاء الحق للمتضرر في تحريك الدعاوى الجزائية عند مخالفة أحكام هذا القانون.

ان قانون اللغات العراقي منبثق من أهداف سياسية لا تراعي أهمية اللغة للسيادة والهوية الوطنية، فقد اعطى للكرد فرصة لتاسيس الكيان الكردي وساعدهم على الرغم من الإشكالات الداخلية في الإقليم والتنوع، فضلاً عن ان المساواة بين اللغتين لا يمكن تحقيقه علميا ذلك لأن الفروق بين اللغتين كبيرة، فضلاً عن ان اللغة العربية هي اللغة الوطنية والإسلامية ينبغي تقديمها على كل اللغات في البلاد، وليس هي اللغة القومية فحسب فضلا عن ذلك ان اللغة الكردية ليس لها فصحى مشتركة وانما لهجات ولغات مختلفة فهي ليس لها مقومات اللغة الرسمية ولا رسوخ وثبات كالعربية[٥].

وقد صدر كتاب جديد يؤكد على أنّ اللغة الكردية ليس لها مستوى اللغة الموحدة المشتركة الفصيحة ويصفها بأنها خليط من لغات ولاسيما اللغة الفارسية، فهي لا تملك المقومات التي تجعلها مساوية للعربية في القانون العراقي[٦]. وقد باءت حتى الآن كل المحاولات بتوحيد اللغة والألفبائية بالفشل نتيجة تسييس القضية داخل الأوساط الكردية، ومن أجل ذلك يحاول الأكراد تجاوز قضية التوحيد اللغوي والتركيز على ما أسماه الكاتب البعد الاستعمالي للغة.

ويبين الكتاب السياسات اللغوية للدول التي حكمت الأكراد، ومقدار الانتهاكات التي مارستها هذه الدول، وهو ما أثر في اللغة الكردية وفي نظرة الكرد أنفسهم للغة الكردية التي باتوا ينظرون إليها باعتبارها شيئًا مقدسًا.

وتناول "السياسات اللغوية الكردية" سياسات الاحتواء الدولية للهوية اللغوية للكرد والتي أدت إلى سياسات عكسية، أبرزها تطور وعي الكرد بهويتهم.... الواقع أن "نظرية اللغة" لدى الأكراد فيها الكثير من الغموض، وربما شَكَّلَ ذلك الأساس الذي يسمح بقدر نسبي من المناورة لتجاوز الذهنيات المغلقة والهويات الفرعية (والغيرية) المتوترة. وأما المدارك والمعارف حول اللغة، فقد لا تتعدى كثيراً التحليل اللغوي لمفردات منتشرة اليوم شفاهياً أو حتى كتابياً، وهذا على أهميته في فيللولوجيا اللغة، إلا أنه لا يفسر الواقع اللغوي للأكراد اليوم، كما أن المفاصل التاريخية والسرديات الكتابية والشفاهية الراهنة عن اللغة لا تزيد كثيراً عن كونها فرضيات لا تجمعها روابط جدية(٧).

ومع ذلك فثمة اعتراضات على قانون اللغات العراقي من لدن بعض الاكراد، منشورة في بعض المواقع الالكترونية وبلغة عامية ينبو عنها الذوق، مثل ما ورد في موسوعة ويكيبيديا من نقد وتظلم بالعامية للقانون واتهامه بانه مجحف لا يساوي بين اللغتين العربية والكردية.

وقد اعترض التركمان بدورهم بجعل اللغة الكردية لغة رسمية للعراق(٨):

يقول أحد الكتاب التركمان: (إن التركمان فوجئوا بصدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية في ٨ آذار / مارس ٢٠٠٤ دون النص على إعتبار التركمانية لغة رسمية للبلاد مع أن هذا الدستور الإنتقالي تضمن توجها جديدا بإعتباره للغة الكردية لغة رسمية للعراق إلى جانب العربية(٩)..

ولم تخل السياسات اللغوية لإقليم كردستان من هنات ومؤخذات وجهتها الاقليات الأخرى لها مثل النقد الموجه لقانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان بالنافذ(١٠): قد وصف بأنه لا يعبّر مطلقا عما يهدف اليه القانون، لانه يحرم الأقليات من حقها لتعدد القراءات فيه. فاللغتان الارامية والسريانية على الرغم من العمق الحضاري لهما وكذلك المندائية... وعلى الرغم من الحقوق التي منحها القانون العراقي للغات الرسمية رقم ٧ لسنة ٢٠١٤ الصادر عن مجلس النواب العراقي لها الا ان قانون اللغات الرسمية في إقليم كردستان أغفلها. – المادة ١٢ / اولا، لم تراع مطلقا استخدام لغة الاقليات في اللوحات الدالة على الشوارع و الارشاد الى الاماكن، رغم اهمية الامر كما وصف القانون. ولم يشر الى المندائيين رغم ان معظم المندائيين يتمركزون حاليا في محافظات الاقليم. وان المكون الصابئي المندائي هو احد مكونات العراق

الاصيلة، فضلا عن الهنات اللغوية اللبس في التعبير واستعمال عبارات مطاطية واضافة الى كونها ركيكة لغويا.

والتناقض الواضح مثل ما وقعت فيه المادة ١٣ من القانون، اذ انها غير دستورية بموجب الفقرة (د) من المادة ٤ من الدستور النافذ. كما ان المادة قد اغفلت الاشارة الى حق ابناء المكونات الاخرى في تعليم ابنائهم بلغتهم الام، استنادا الى نص المادة ٤/ اولا من الدستور النافذ.... ومن ثم يعود المشرع ليفاجئنا بأنه لم يكمل معالجته للموضوع الاول. كما وصف القانون بالعنصرية. ومن المؤاخذات أيضا كما وردت بالمقال:

– نصت المادة ٢ من القانون على ان " اللغتين الكوردية والعربية رسميتان في جميع انحاء العراق، وتعد اللغة الكوردية في كوردستان – العراق اللغة الرئيسة "، وبحسب معلوماتنا المتواضعه، ان اللغة اما ان تكون رسمية على مستوى الدولة، او ان تكون لغة محلية، بمعنى انها رسمية في اطار جغرافي محدد، اما ان يتم تقسيم اللغات الى: رئيسة و فرعية، فهذا ما لا نعلمه، لا سيما ان ذلك يتناقض مع دستور العراق الدائم، الذي لم يفضل، في المادة ٤ منه، بأي شكل، اللغة العربية على اللغة الكوردية، كما وانه يتناقض مع اكثر من مادة من مواد هذا القانون (كالمواد ١– ٨ – ١٠ – ١٢/ اولا).

– نصت المادة ١١ من القانون على ان " تجب على كل مؤسسة حكومية وغير حكومية عراقية واجنبية تتعامل مع مواطني الاقليم، ان تستعمل اللغة الكوردية في استماراتها ومحرراتها " ان نلزم المؤسسات العراقية باستعمال اللغة الكوردية، في التعامل مع مواطني الاقليم، فأن ذلك و ان بدا امرا شبه مستحيل عمليا، الا انه امر دستوري لا غبار عليه، اما ان نلزم المؤسسات الاجنبية بذلك، فأرى انه ضرب من الخيال، فالقانون الداخلي لا يمكنه، بأي حال من الاحوال، الزام المؤسسات الاجنبية بأمر كهذا، اضافة الى كون ذلك مستحيل عمليا، هذا من ناحية... اعتقد ان كون اللغة الانكليزية، هي لغة عالمية بلا نقاش، فأن الزام شركات الاغذية والادوية بترجمة التعليمات الى اللغة الكوردية، هو امر ابعد مما يمكن لقانون داخلي ان يفرضه، و ماذا لو رفضت تلك الشركات الترجمة، كون ذلك امر صعب عليها، هل سنقاطع استيراد تلك الادوية؟

خاتمة وتوصيات

إنّ البحث العلمي والأمانة العلمية هما الأولى بالعناية والالتزام من التزام الصمت اتجاه المشكلات التي يعاني منها العراق، لكن محاولة ذكرها بطريقة علمية من خلال تشخيصها، ومن ثم تقديم الحلول العلمية الموضوعية لها. وهذا ما التزمت به في البحث عندما تناولت واقع اللغة العربية في العراق اليوم وقانون اللغات العراقي، بالنقد من أجل البناء. وفيما يأتي ثمة توصيات أدلو بها بين الدلاء لتكون أهدافا لسياساتنا اللغوية والتخطيط لتحقيقها تدريجيا وعلى المدى البعيد:

- اعادة دولة اللغة العربية واحياء مجدها، بعصورها الزاهرة كعصر صدر الاسلام والقرن الرابع الهجري. اذ كانت اللغة العربية اللغة العالمية الأولى في العالم القديم.
- تصدي علماء اللغة العربية لمسؤولية السياسية اللغوية في البلاد وتسنمهم المناصب العليا ومنحهم الصلاحيات لاصدار القرارات في رسم سياسة لغوية رصينة.
- توجيه الاعلام وتسخيره للعناية باللغة العربية.
- ربط اللغة العربية بسوق العمل واشتراطها لنيل الوظائف والدراسات.
- اقناع الدول الإسلامية ان اللغة العربية هي اللغة الإسلامية الرسمية كما كانت، وليست لغة العرب بحسب النظرة القومية بل لغة عالمية لغة الإسلام، بالدليل العلمي يتفهه العلماء تدريجيا وعلى مراحل
- احلالها محل اللغة الإنكليزية في الدول العربية والإسلامية قدر الإمكان. فالغرب يسعى الى سيادة اللغة الإنكليزية في العالم من خلال نشرها وربط التطور وفرص العمل والسوق والاقتصاد والوظائف والنخب القيادية بها وشرط لها، فان سيادة لغة دولة يعني سيادتها وهو نوع من الاستعمار والغزو الثقافي او اللغوي يتبعه غزو سياسي واقتصادي وتبعية للدول المستقلة.
- الاستفادة من تجربة السياسات اللغوية للعالم الغربي في الحفاظ على لغاتهم ونشرها. وتطبيقها في الدول الإسلامية مثل ربط العربية بسوق العمل.
- توضيح للعالم أهمية اللغة العربية وصلاحيتها لأن تحلّ محل اللغة الإنجليزية في تدوين العلوم والمعارف لثباتها وبقائها واستمراريتها وقوتها ومرونتها وقد أثبتت التجارب عبر التأريخ أنها خرجت من محن كبيرة قوية منتصرة.

- إن المقارنة بين الإنجليزية والعربية غير متكافئة، فان قوة اللغة الانجليزية خارجية تأتي من رعاية الدول التي تدعمها، وتنشرها وما تنفق عليها والسياسات اللغوية التي تضعها لها. أما اللغة العربية فقوتها في نفسها وماهتها.
- وجوب تشجيع البرامج اللغوية ومحاولات تيسير علوم اللغة العربية وتجديدها كالنحو والصرف والبلاغة وإصلاح المناهج الدراسية في أقسام اللغة العربية في الكليات، فضلا عن العناية بتدريب الطلبة على التطبيق العملي على النطق بالفصيحة.
- تفعيل قانون سلامة اللغة العربية. ذلك انه أهم القوانين اللغوية التي صدرت في الحفاظ على اللغة العربية. وتفعيل دور المجامع اللغوية في العراق ودمشق والقاهرة بمشاركة أساتذة ماهرين يشاد لهم بجهودهم العلمية وتكون مشاركة شاملة وليست مقتصرة على أشخاص معينين

هوامش البحث ومصادره:

(١) نقلت هذه الاقوال بتصرف من كتاب: الفصحى لغة القران، أنور الجندي.

(٢) ينظر كتابنا: اللغة الدبلوماسية ١٢، مجموعة محاضرات ألقيت في معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية سنة ٢٠١٣/٢٠١٤.

(٣) الثقافة اللغوية العامة، أ.د. حسن منديل العكيلي، بحث شارك في ندوة كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ٢٠١٠. وينظر: اللغة العربية والعراق الجديد، للمؤلف نفسه، مقال نشر في عدد من المواقع الالكترونية.

(٤) مجلة الوقائع العراقية – رقم العدد: ٢٥٨٧ تاريخ: ١٩٧٧/١٦/٥ رقم الصفحة: ٧١٤ رقم الجزء: ١

(٥) الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية" للدكتور عقيل سعيد محفوض. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣

(٦) الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية" للدكتور عقيل سعيد محفوض. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣

(٧) الأكراد واللغة والسياسة، د. عقيل سعيد ٦٥، ٧٧، ١٩٢.

(٨) http://www.niqash.org/ar/articles/society/3203/ موقع مؤسسة (أم أي سي تي) الإعلامية

(٩) مكانة اللغة التركمانية فى الدستور الدائم/ صبري طرابيه http://www.alturkmani.com/makalaat/makanaat-F.htm موقع موسوعة تركمان العراق

(١٠) قراءة نقدية في قانون اللغات الرسمية النافذ في اقليم كوردستان – العراق رقم ٦ لسنة ٢٠١٤ / السبت، شباط ٢١ ٢٠١٥ / د. منى ياقو

http://www.sorayapress.com/index.php/ara-wa-maqalat/item/223-6-201 موقع منظمة سورايا للثقافة والاعلام

المصادر

- أبحاث مختارة في القومية العربية، ساطع الحصري القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح" د/ محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب،١٩٩٣م.
- الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية" د للدكتور عقيل سعيد محفوض. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣.
- التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي" أ. روبرت. ل. كوبر، ترجمة د/ خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، ليبيا، ٢٠٠٦م.
- توحيد اللهجات، للأستاذ محمد رضا الشبيبي، نشر في كتاب اللهجات العربية (بحوث ودراسات)، بإشراف الدكتور كمال بشر، القاهرة ٢٠٠٤م.
- الثقافة اللغوية العامة، أ.د. حسن منديل العكيلي، بحث شارك في ندوة كلية التربية للبنات – جامعة بغداد ٢٠١٠.
- الدراسات اللغوية في العراق (في النصف الثاني من القرن العشرين)، أطروحة دكتوراه، عبد علي حن ناعور، كلية الآداب جامعة الكوفة ٢٠٠٧ م.

- السياسة اللغوية في البلدان العربية: الإعلام نموذجاً، علي القاسمي نشر في تازة ٢٠١٠.
- السياسة اللغوية المفهوم والآلية، ا. بلال دربال، الجزائر مجلة المخبر ع ١٠ س ٢٠١٤.
- السياسة اللغوية وتعلم اللغة، جيمس. أ.طوليفسن ترجمة: محمد خطابي علامات ع ١٧
- السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، جيمس.و. طوليفصون ترجمة محمد خطابي مؤسسة الغني المغرب ط ١ سنة ٢٠٠٧.
- السياسة وسلطة اللغة، أ.د. عبدالسلام المسدي عام ٢٠٠٧،
- الفصحى لغة القران، أنور الجندي. دار المعارف بمصر ٢٠٠٧.
- الفكر العربي بين لغة السياسة وسياسة اللغة. أ.د. عبدالسلام المسدي. الاتحاد، ٢٠٠٥
- في فقه العربية، د/ أبوالسعود أحمد الفخراني، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م
- قراءة في كتاب (العربية والأمن اللغوي) للدكتور زهير غازي زاهد/ ماهر خضير هاشم، جامعة بابل
- قراءة في ثقافة الفضائيات العربية: الوقوف على تخوم التفكيك، نهوند القادري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).
- العربية والأمن اللغوي، للدكتور زهير غازي زاهد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٠م.
- اللغة الدبلوماسية، أ.د. حسن منديل العكيلي، مجموعة محاضرات ألقيت في معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية العراقية سنة ٢٠١٣/٢٠١٤.
- اللغة العربية والعراق الجديد، د. حسن منديل العكيلي، مقال نشر في عدد من المواقع الالكترونية.
- اللغة والهوية، د. محمود السيّد، مجلة المجمع اللغة العربية دمشق، المجلد (٨٥)، والجزء (٣) ٢٠١٠م.
- المصطلحات والتنمية اللغوية العربية، عمر هزايمه، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد ٣٥، ٢٠٠٧ الأردن.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس. دار المعارف، مصر.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،ج١: ٣٣٢، ج٧: ١٨٥-١٨٧.
- مجلة الوقائع العراقية – رقم العدد: ٢٥٨٧ تاريخ: ١٩٧٧/١٦/٥ رقم الصفحة: ٧١٤ رقم الجزء: ١
- نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، المصطفى تاج الدين، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد التاسع لسنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م.

المواقع الالكترونية:

- http://www.niqash.org/ar/articles/society/3203/ موقع مؤسسة (أم أي سي تي) الإعلامية
- مكانة اللغة التركمانية فى الدستور الدائم/ صبري طرابيه http://www.alturkmani.com/makalaat/makanaat-F.htm موقع موسوعة تركمان العراق
- قراءة نقدية في قانون اللغات الرسمية النافذ في اقليم كوردستان – العراق رقم ٦ لسنة ٢٠١٤ / السبت، شباط ٢١ ٢٠١٥ / د. منى ياقو
- http://www.sorayapress.com/index.php/ara-wa-maqalat/item/223-6-201 موقع منظمة سوريا للثقافة والاعلام

- لغة التنمية أ عمار بوحوش – جامعة الجزائر، محاضرة ألقيت بالمجلس الأعلى للغة العربية ضمن منبر حوار الأفكار في يوم ٢٠١٠/٠٤/١٣. موقع المجلس الأعلى للغة العربية: http://www.csla.dz/mjls/index.php
- معجم المصطلحات الدبلوماسية:
http://www.4bayda.com/vb/archive/t-3335.htm